بحوث المؤتمر الدولي الأول

التنمية المستدامة وخدمة المجتمع

نحو مستقبل شامل ومتوازن

جامعة سرت 29 أكتوبر 2025م

تنظيم وإشراف

مركز خدمة المجتمع وتنمية البيئة بجامعة سرت

الجزء الثاني

تحرير

أ. د. الطيب محمد القبي

أ. د. حسين مسعود أبومدينة

د. صلاح محمد اجبارة

منشورات مركز البحوث والاستشارات - جامعة سرت

الطبعة الأولى 2026

بحوث المؤتمر الدولي الأول

التنمية المستدامة وخدمة المجتمع
نحو مستقبل شامل ومتوازن

الجزء الثاني

تنظيم وإشراف
مركز خدمة المجتمع وتنمية البيئة بجامعة سرت
جامعة سرت 29 أكتوبر 2025م

تحرير

أ. د. الطيب محمـــــــد القبي
أ. د. حسين مسعود أبومدينة
د. صـــلاح محمـــــد اجبارة

المراجعة اللغوية: فوزية علي الغزال

منشورات مركز البحوث والاستشارات بجامعة سرت
الطبعة الأولى 2026م

بحوث المؤتمر الدولي الأول

التنمية المستدامة وخدمة المجتمع
نحو مستقبل شامل ومتوازن

الجزء الثاني

تنظيم وإشراف
مركز خدمة المجتمع وتنمية البيئة بجامعة سرت

جامعة سرت 29 أكتوبر 2025م

الوكالة الليبية للترقيم الدولي الموحد للكتاب

دار الكتب الوطنية

بنغازي – ليبيا

هاتف: 9097074 - 9096379 - 9090509
بريد مصور: 9097073
البريد الالكتروني: nat_lib_libya@hotmail.com

رقم الإيداع القانوني 857 / 2025م

رقم الإيداع الدولي: ردمك ISBN 978-9959-891-69-3

تصميم الغلاف: خالد جمعة مهلهل

جميع البحوث والآراء المنشورة في هذا المؤتمر لا تعبر إلا عن وجهة نظر أصحابها، ولا تعكس بالضرورة رأي هيئة التحرير.

حقوق النشر والطبع محفوظة لمركز البحوث والاستشارات بجامعة سرت

الطبعة الأولى 2026م

بسم الله الرحمن الرحيم

إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ
اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِّأُولِي الْأَلْبَابِ.

سورة آل عمران الآية 190

رئيس المؤتمر

أ. د. سليمان مفتاح الشاطر

اللجنة العلمية للمؤتمر

أ. د. الطيب محمد القبي	رئيساً
أ. د. حسين مسعود أبومدينة	عضواً
أ. د. عبدالحكيم سعد الصادق	عضواً
أ. د. وائل محمد جبري	عضواً
د. جبريل عمر السائح	عضواُ
د. علي كركرة علي	عضوا

اللجنة التحضيرية للمؤتمر

د. صلاح محمد اجبارة	رئيساً
عبدالحليم مفتاح الشاطر	عضواً
علي مصطفى إبراهيم	عضواً
خالد جمعة امهلهل	عضواً
عبدالباسط اهلال الدبار	عضواً
سهام عبدالباسط علي	عضواً

المحتويات

العنوان	الصفحة
كلمة رئيس جامعة سرت	ج
كلمة رئيس اللجنة العلمية للمؤتمر	د
كلمة مدير مركز خدمة المجتمع وتنمية البيئة	هـ
حماية المكونات البيئية من التَّلوث من مقاصد السُنَّة النَّبويّة د. عبد الله إمْحَمَّد عون	12-1
الممارسات البيئية في الحرم الجامعي كمدخل لتنمية الوعي البيئي لدى الطلاب رؤية أعضاء هيئة التدريس د. أسماء فرحات مُحَمَّد د. مصطفى أحمد بن حكومة أ. عبد الرحمن علي هدي علي أ. نجاة السنوسي العمراوي أ. أمل مُحَمَّد المرابط	48 - 13
نحو مجتمع بلا نفايات: رؤية تطبيقية لمبدأ "صفر نفايات" في المدن الليبية مصطفى بن حكومة أنور الشيباني عيدة الشيلابي هيام نجم	84-49
تدبير الماء الحضري بالمدن العربية وتحدّي الاستدامة: حالة مدينة نواكشوط (موريتانيا) د. مُحَمَّد الأمين عابدين	100-85
استدامة الموارد المائية في مدينة إجدابيا بين الاعتماد على نقل المياه وتلوث المياه الجوفية د. إبراهيم مُحَمَّد على مُحَمَّد	118-101
نحو بلدية مستدامة: البحث العلمي كمدخل للتنمية المحلِّية دراسة تطبيقية لبلديات مختارة في ليبيا (طرابلس – البيضاء – سبها – زليتن – الزاوية) مصطفى بن حكومة أنور الشيباني عيدة الشيلابي مُحَمَّد فحج أحمد المدهوني	144-119
الاستدامة والتعليم المحاسبي: من وجهة نظر الطلاب دراسة تطبيقية على الطلاب كلية الاقتصاد جامعة سرت أ. عيادة رمضان سالم أ. ماجدة مُحَمَّد هاشم المهشهش	164-145
التعليم الجامعي ودوره في التنمية المستدامة دراسة ميدانية على عينة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الليبية د. يوسف إمْحَمَّد صالح منصور	194-165
الآليات القانونية لحماية البيئة في ظلِّ التَّطور التكنولوجي: الجزائر نموذجًا د. حيرش نور الدين د. بن زكري بن علو مديحة	212-195

المحتويات

العنوان	الصفحة
دور التشريعات الجنائية الليبية في تحقيق وحماية أبعاد التَّنمية المستدامة وفقا لرؤية الأمم المتحدة بحلول عام 2030م أ. محمد على محمد التائب	234-213
أثر الشفافية الإدارية في تعزيز الحوكمة الرَّشيدة **دراسة ميدانية على مديري الإدارات العليا والوسطى بديوان بلدية بنغازي** أ. د. بشير مُحَّد العبار	268-235
سياسات الحوكمة الرشيدة لتحقيق الاستدامة (SDG16) **دراسة تحليلية في ضوء الهدف السادس عشر للتنمية المستدامة (SDG16)** أ. عبد القادر حمدان العوجة.	280-269
متطلبات ومعايير الحوكمة الإلكترونية وعلاقته بتحسين الأداء المؤسسي بالجامعات الليبية، دراسة حالة جامعة فزان أ. د. حسن عبد السلام علي عمران د. حسن بشير حسن مُحَّد	304-281
التُّكنُولوجيا ودورها في التخطيط الحضري المُستدام **دراسة في جغرافية التخطيط الحضري** د. هناء عمر مُحَّد كازوز	312-305
تكنولوجيا الإعلام المعاصر وتعزيز الوعي البيئي المجتمعي **دراسة تحليلية في علم اجتماع التنمية** د. وداد أبوبكر محمود الجديد	328-313
دور التكنولوجيا النانوية في الحدِّ من التَّلوث وتحسين جودة الحياة **دراسة تطبيقية على الطِّلاءات النانوية في مدينة سرت"** أ. حليمة عون الله سعيد علي	358-329
الذَّكاء الاصطناعي مدخل بديل لتحقيق التَّنمية المستدامة نوال بن قلوش	372-359
Renewable Energy as a Strategic Driver for Sustainable Development Zienap Abobaker Basher Ehrer	386-373
The Role of Rehabilitation and Conservation of Vegetation Cover in Combating Desertification, Shikan Locality, North Kordofan , Sudan Awad Elkarim Suliman Osman Khalifa	401-387

كلمة رئيس الجامعة

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين،

أما بعد ،،،

يسرّنا في هذا المقام العلمي المتميز أن نحتفي بإصدار كتـاب أعمال المؤتمر العلمي حول التنمية المستدامة وخدمة المجتمع، والذي انعقد تحت شعار "نحو مستقبل شامل ومتوازن "في التاسع والعشرين من شهر أكتوبر 2025م . والذي نظمه مركز خدمة المجتمع وتنمية البيئة بالجامعة، ويأتي ذلك في إطار تنفيذ رسالة الجامعة الأكاديمية والوطنية الرامية إلى ترسيخ دورها في خدمة قضايا المجتمع والتنمية الشاملة.

إن هذا الإصدار العلمي يُجسّد ثمرة جهد جماعي شارك فيه نخبة من الباحثين والأكاديميين والمتخصصين من داخل الجامعات والمراكز الليبية وخارجها، حيث تناولت بحوثه محاور متعددة عكست عمق الإشكاليات المرتبطة بالتنمية المستدامة، وأبرزت العلاقة التكاملية بين المعرفة العلمية ومتطلبات خدمة المجتمع، في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية.

ويأتي هذا الكتـاب ليؤكد إيمان جامعة سرت بدور البحث العلمي بوصفه ركيزة أساسية في دعم السياسات التنموية، وتقديم الحلول العلمية القابلة للتطبيق، والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما يتماشى مع خصوصية المجتمع الليبي واحتياجاته الراهنة والمستقبلية.

ولا يفوتنا في هذه المناسبة أن نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى إدارة مركز خدمة المجتمع وتنمية البيئة وإلى اللجنة العلمية للمؤتمر، واللجنة التنظيمية، وكافة الباحثين المشاركين، وكل من أسهم بفكره وجهده في إنجاح هذا المؤتمر وإخراج أعماله في هذا الكتـاب العلمي القيم، الذي نأمل أن يكون مرجعًا علميًا يسهم في إثراء المكتبة الأكاديمية، ويدعم مسارات البحث والدراسة وصنع القرار.

وفي الختام، نؤكد أن جامعة سرت ستظل حاضنة للعلم والفكر، ومنبرًا للحوار الأكاديمي الجاد، وشريكًا فاعلًا في خدمة المجتمع وتحقيق التنمية المستدامة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أ. د. سليمان مفتاح الشاطر

رئيس جامعة سرت

كلمة وكيل الجامعة للشؤون العلمية ورئيس اللجنة العلمية للمؤتمر

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

يسرّني، ويشرّفني، بصفتي رئيس اللجنة العلمية لمؤتمر التنمية المستدامة وخدمة المجتمع، أن أتقدّم بهذه الكلمة بمناسبة صدور الكتـاب العلمي المحكَّم الخاص بأعمال المؤتمر، الذي انعقد في رحاب جامعة سرت، في إطار أكاديمي اتسم بالجدية العلمية والتكامل المعرفي، وبمشاركة نخبة من الباحثين والمتخصصين من مختلف الجامعات والمؤسسات العلمية.

إن هذا الإصدار العلمي يُعد توثيقًا معرفيًا لمخرجات المؤتمر، ويجسّد الجهود البحثية التي تناولت قضايا التنمية المستدامة وخدمة المجتمع من زوايا متعددة، مستندة إلى أطر نظرية ومنهجيات علمية رصينة، وبما يعزز الربط بين البحث الأكاديمي واحتياجات المجتمع الفعلية، ويسهم في دعم صُنّاع القرار والمهتمين بالشأن التنموي.

ويؤكد صدور هذا الكتاب الدور الحيوي الذي تضطلع به الجامعات في إنتاج المعرفة وتوجيهها نحو خدمة المجتمع، وترسيخ مبادئ التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، من خلال البحث العلمي الجاد والتعاون الأكاديمي البنّاء.

ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى السادة الباحثين على إسهاماتهم العلمية المتميزة، وإلى أعضاء اللجنة العلمية ولجان التحكيم لما بذلوه من جهود علمية دقيقة أسهمت في ضمان جودة البحوث المنشورة، كما أتوجّه بالشكر إلى اللجنة التحضيرية وإدارة جامعة سرت على دعمهم المتواصل وتوفيرهم للبيئة العلمية الملائمة لإنجاح المؤتمر وإخراج هذا الكتـاب في صورته المشرفة.

ختامًا، نسأل الله أن يكون هذا الكتـاب إضافة نوعية للمكتبة العلمية، ومرجعاً بحثياً يُنتفع به في الدراسات المستقبلية، وأن يسهم في تعزيز مسارات التنمية المستدامة وخدمة المجتمع، وترسيخ ثقافة البحث العلمي المسؤول والفاعل في مجتمعاتنا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أ. د. الطيب محمد القبي

وكيل الجامعة للشؤون العلمية ورئيس اللجنة العلمية للمؤتمر

كلمة مدير مركز خدمة المجتمع وتنمية البيئة

الحمد لله القائل في محكم تنزيله: "وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ"، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، وبعد،،

إنه لمن دواعي سرورنا واعتزازنا في مركز خدمة المجتمع وتنمية البيئة بجامعة سرت، أن نضع بين أيدي الباحثين والمختصين هذا السجل العلمي الرصين، الذي يضم نتاج أعمال "المؤتمر الدولي الأول للتنمية المستدامة وخدمة المجتمع"، والذي انعقد تحت شعار "نحو مستقبل شامل ومتوازن" في التاسع والعشرين من أكتوبر 2025م.

لقد انطلقت فكرة هذا المؤتمر من إيماننا العميق بدور الجامعة في قيادة قاطرة التغيير نحو الاستدامة، ليس فقط كصرح تعليمي، بل كشريك فاعل في تنمية البيئة وخدمة المجتمع المحلي والدولي. وتجسد هذا الطموح في استقطاب كوكبة من العلماء والباحثين من مختلف الجامعات والمراكز البحثية من ليبيا، والمغرب، والجزائر، وموريتانيا، والعراق، ومصر.

يحتوي هذا الكتـاب بين دفتيه على دراسات معمقة تناولت محاور جوهرية شملت:

- **الحوكمة والقيادة المستدامة:** ودورهما في تحسين الأداء المؤسسي في الجامعات والشركات.
- **الاقتصاد الأخضر والمسؤولية الاجتماعية:** كركيزة أساسية لتحقيق الاستدامة في القطاعات النفطية والزراعية.
- **التقنيات الحديثة والذكاء الاصطناعي:** ودور التكنولوجيا والنانو في حماية البيئة والتخطيط الحضري المستدام.
- **التحديات البيئية والمجتمعية:** بدءاً من إدارة النفايات والموارد المائية وصولاً إلى تمكين المرأة وحماية المكونات البيئية من منظور شرعي وقانوني.

إننا نأمل أن تكون هذه الأعمال العلمية مرجعاً قيماً لصناع القرار والباحثين، ومساهمة حقيقية في وضع الحلول للتحديات التي تواجه مجتمعاتنا في طريقها نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤية الأمم المتحدة 2030م.

ختاماً، أتوجه بوافر الشكر والتقدير لرئاسة جامعة سرت على دعمها المتواصل، وللجنة العلمية والتحضيرية التي سهرت على إنجاح هذا الحدث، ولكل الباحثين الذين أثروا هذا المحفل بعلمهم وفكرهم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

د. صلاح محمد إجبارة

مدير مركز خدمة المجتمع وتنمية البيئة

نحو بلدية مستدامة: البحث العلمي كمدخل للتنمية المحلية
دراسة تطبيقية لبلديات مختارة في ليبيا (طرابلس - البيضاء – سبها – زليتن – الزاوية)

مصطفى بن حكومة[3,1]، أنور الشيباني[5,3]، عيدة الشيلابي[4]، محمد فحج[6,2]، أحمد المدهوني[1]

1 المركز الليبي لدراسة وبحوث علوم وتكنولوجيا البيئة
2 المركز الليبي لأبحاث التنمية المستدامة
3 المركز الليبي لبحوث اللدائن
4 قسم علم الحيوان، كلية العلوم، جامعة عمر المختار، البيضاء، ليبيا
5 مركز البحوث والاستشارات الهندسية، جامعة سرت، ليبيا
6 الأكاديمية الليبية للدراسات العليا فرع الخمس

الملخص:

تواجه البلديات الليبية تحدّيات جمَّة في تحقيق التنمية المحلّية المستدامة، لاسيما ضعف توظيف البحث العلمي في تخطيطها وصنع قرارها، وتهدف هذه الدراسة إلى سدّ هذه الفجوة المعرفية من خلال تقييم مستوى اعتماد البلديات الليبية على البحث العلمي، وتحديد التحدّيات التي تعيق توظيفه، واقتراح آليات لتعزيز التكامل بين البحث العلمي، والعمل البلدي؛ بالإضافة إلى تقييم واقع تطبيق معايير البلدية المستدامة (بيئيًا، اقتصاديًا، اجتماعيًا).

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، باستخدام استبانة مكون من 30 فقرة موزعة على أربع محاور رئيسة، وتم توزيعه على عينة من خمس بلديات ليبية مختارة (طرابلس، بنغازي، سبها، زليتن، الزاوية)، وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج (SPSS).

أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباطية موجبة قوية بين توظيف البحث العلمي، وتحقيق مؤشرات البلدية المستدامة. ورغم ذلك، بلغ مستوى اعتماد البلديات على البحث العلمي متوسطًا (59.6)، ممَّا يشير إلى ضعف التنسيق أو محدودية التطبيق الفعلي، كما كشفت النتائج عن وعي مرتفع بالتحدّيات المعيقة لتفعيل البحث العلمي (77.6%) مثل نقص البنية المؤسسية وضعف التنسيق، في المقابل، جاء واقع تطبيق معايير البلدية المستدامة منخفضًا (51.8%) ممَّا يعكس فجوة بين التَّصورات والتطبيق الفعلي، ويستدعي إعادة هيكلة الخطط المحلّية، على الرغم من هذه التَّحدّيات، أظهرت الدراسة اتفاقًا عاليًا (83.2%) حول فعالية الآليات المقترحة لتعزيز التكامل بين البحث العلمي والعمل البلدي.

خلصت الدراسة إلى ضرورة دمج البحث العلمي في التخطيط المحلّي، وتعزيز الشراكات بين الجامعات والبلديات، واعتماد سياسات واضحة لترجمة مخرجات البحث إلى مشاريع تنموية واقعية ومستدامة.

الكلمات المفتاحية: البحث العلمي، التنمية المحلّية، البلدية المستدامة، التنمية المستدامة، ليبيا.

Towards a Sustainable Municipality: Scientific Research as an Input for Local Development: An Applied Study of Selected Municipalities in Libya (Tripoli – Al-Biada - Sebha - Zliten - Zawiya)

Mistafa Ben Hkoma[1,2], Anouar Shebani[3,5], Eda Alshailabi[4], Mohamed Fahaj[2,6], Ahmed Madhoni[1]

1 Libyan Centre for Environmental Studies and Research Technology, Zliten, Libya
2 Libyan Center for Sustainable Development Research,
3 Libyan Polymer Research Center, Tripoli, Libya
4 Department of Zoology, Faculty of Science, Omar Al-Mukhtar University, Al-Bayda, Libya
5 Research and Consultancy Center, Sirte University, Libya
6 Libyan Academy for Postgraduate Studies, Al-Khums Branch, Al-Khums, Libya

Abstract

Libyan municipalities face significant challenges in achieving sustainable local development, particularly due to the limited integration of scientific research in their planning and decision-making processes. This study aims to bridge this knowledge gap by assessing the level of reliance of Libyan municipalities on scientific research, identifying the challenges hindering its utilization, and proposing mechanisms to enhance integration between scientific research and municipal work. Additionally, it evaluates the actual implementation of sustainable municipality criteria (environmental, economic, social).

The study adopted a descriptive-analytical methodology, utilizing a 30-item questionnaire distributed across four main axes. The questionnaire was administered to a sample from five selected Libyan municipalities (Tripoli, Al-Bayda, Sebha, Zliten, Zawiya). Data analysis was performed using SPSS software.

Results revealed a strong positive correlation between the utilization of scientific research and the achievement of sustainable municipality indicators. Despite this, the municipalities' reliance on scientific research was found to be moderate (59.6%), indicating either weak coordination or limited practical application. The findings also showed a high awareness of the challenges impeding the activation of scientific research (77.6%), such as insufficient institutional infrastructure and poor coordination. In contrast, the actual implementation of sustainable municipality criteria was low (51.8%), reflecting a significant gap between theoretical concepts and practical application, necessitating the restructuring of local plans. Despite these challenges, the study demonstrated a high consensus (83.2%) regarding the effectiveness of proposed mechanisms to enhance the integration between scientific research and municipal work.

The study concludes by emphasizing the necessity of integrating scientific research into local planning, fostering partnerships between universities and municipalities, and adopting clear institutional policies to translate research outcomes into realistic and sustainable development projects.

***Keywords*:** Scientific Research, Local Development, Sustainable Municipality, Sustainable Development, Libya.

مقدمة:

يشهد العالم في الوقت الراهن تحولات متسارعة في مختلف المجالات، لاسيما في قضايا التنمية والبيئة وإدارة الموارد، الأمر الذي يفرض على البلديات – بوصفها أقرب المؤسسات الرسمية للمواطن – تبنّي نماذج عمل حديثة قائمة على أسس علمية وبيئية واضحة، وفي هذا السياق، يبرز البحث العلمي كأداة استراتيجية لدعم اتخاذ القرار وتحقيق تنمية محلية شاملة ومستدامة تراعي خصوصية المجتمعات المحلّية واحتياجاتها الفعلية.

وفي ظل التحدّيات البيئية والاقتصادية والاجتماعية المتنامية، أصبح مفهوم "البلدية المستدامة" ضرورة ملحة لتحقيق تنمية متوازنة وشاملة على المستوى المحلّي، فقد خلصت بعض الدراسات (هادية، 2020) إلى أنَّ البلديات هي الشريك الأفضل، والامثل لأي دولة من أجل تحقيق تنمية حقيقية شاملة، وعادلة من خلال سياسات ومبادرات ومشاريع تشجع على الاستثمار، واستغلال الموارد المحلّية بشكلٍ مستدام؛ فعلى سبيل المثال، يجب أنْ تعتمد البلدية على مواردها الذاتية لتوفير احتياجات سكانها، واستنادًا لذلك تعد البلدية قناة اتصال رئيسية بين الدولة والمواطن، وجهّة فعالة لها الأولوية في تنفيذ المشاريع التنموية بدلًا عن الدولة، ومن ثمَّ أصبح التَّوجه إلى البلديات المستدامة أمرًا ضروريًا وملحاً لتوفير احتياجات الأجيال الحاضرة دون المساس بحقوق الأجيال القادمة بمنهجية تعتمد على الاقتصاد الأخضر والاستدامة، ومن هذا المنطلق، يجب أنْ يكون اهتمام البلديات بالتنمية بشكلٍ توظف فيه المكونات الرئيسة الثلاث: الإنسان والاقتصاد والبيئية بشكلٍ صحيح دون المساس بأي مكون من هذه المكونات.

يُعد البحث العلمي أحد أبرز المداخل المحورية التي يمكن من خلالها دعم صناع القرار المحلّي وتوجيه الموارد نحو تنمية مستدامة تراعي الأبعاد البيئية، الاجتماعية، والاقتصادي، فقد أشارت بعض الدراسات الحديثة (بن النية وبودوخة، 2023) إلى أنَّ ارتباط البحث العلمي بالتنمية المستدامة يمكن اعتباره ارتباط مهم وايجابي لما له من تأثير جلي وواضح على مختلف مؤشرات ومجالات التنمية، وهذا لأنَّ القاعدة الرئيسة التي تنطلق منها كل المشاريع التنموية في كل المجالات والقطاعات من أجل النمو والتطور وتحقيق المصلحة العامة.

وأكَّدت التجارب الدولية الناجحة في مجالات التنمية المحلّية على أهمية دمج نتائج البحث العلمي في صياغة السياسات العامة للبلديات، حيث ساهمت الأدّلة المستندة إلى البحث في تحسين الخدمات العامة، وتعزيز كفاءة الموارد، ودعم مبادرات الاقتصاد الأخضر، ممَّا يجعل من العلم شريكًا رئيسيًا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (OECD, 2022). فبدون استناد صناع القـرار

المحلّيين إلى بيانات دقيقة، وتحليلات علمية معمقة، تصبح السياسات التنموية عرضة للتَّخبط، أو عدم الملاءمة مع السياقات الاجتماعية، والبيئية المحلّية.

كما أنَّ التَّوجه نحو "البلديات المستدامة" يتطلب تكامل الجهود بين مختلف القطاعات، مثل التعليم، والصِّحة، والتَّخطيط العمراني، والبنية التحتية، من خلال رؤية علمية مبنية على معايير الاستدامة العالمية مثل تلك التي حددتها الأمم المتحدة في أجندة 2030، وخاصَّة الهدف الحادي عشر "جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة (United Nations, 2015)." وهو ما يؤكد أنَّ تحقيق التنمية المستدامة محليًا يبدأ من تعزيز ثقافة البحث العلمي وتفعيله كمصدر للمعرفة، واتخاذ القرار المستنير، كما أكَّدت الأمم المتحدة (مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة) في دليلها التمهيدي حول أهداف التنمية المستدامة أنَّه يجب مشاركة السلطات الحكومية المحلّية، والمؤسسات التجارية المحلّية، ومختلف شرائح السكَّان المحلّيين، ومنظمات المجتمع المدني، وأطراف أخرى كثيرة في التَّوجه للتنمية المستدامة.

ختامًا، يجب على البلديات أنْ تدرك أن التنمية المستدامة ليست مجرد هدف؛ بل هي مسار مهم لابد من خوضه بمشاركة جميع الأطراف المكونة للمجتمع، بهدف تحسين جودة حياة المجتمع، والإبقاء على فرص الأجيال القادمة في الحياة بذات الجودة والرفاعية؛ فالتعاون والتكاتف والمشاركة ستضمن لنا بناء مجتمع مزدهر، ورخاء الاقتصادي، وعدالة الاجتماعية، وحماية للوطن والبيئة.

مشكلة الدراسة:

رغم الدور المحوري للبحث العلمي في دعم التنمية المحلّية المستدامة، تواجه البلديات الليبية المختارة (طرابلس، البيضاء، سبها، زليتن، الزاوية) ضعفًا في توظيف مخرجات البحث العلمي في خططها التنموية، ممَّا يؤدي إلى:

- خطط عشوائية أو مستنسخة من تجارب غير ملائمة للسياق المحلّي.
- عدم وضع برامج حقيقية للاستفادة من الموارد المحلّية، والامكانيات المتاحة بشكلٍ مثمر.
- تبديد الموارد وضعف الكفاءة التنموية.
- فجوة بين السياسات البلدية، والاحتياجات الفعلية للمجتمعات المحلّية.

وبذلك يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس الآتي:

ما دور البحث العلمي في تحقيق التنمية المحلّية المستدامة ببلديات (طرابلس، البيضاء، سبها، زليتن، الزاوية)؟

وتنبثق من هذا التساؤل، التساؤلات الفرعية الآتية:

1. هل توجد علاقة ارتباطية موجبة ذات دلالة إحصائية بين توظيف البحث العلمي وتحقيق مؤشرات البلدية المستدامة في البلديات الليبية المختارة؟
2. ما مستوى اعتماد البلديات الليبية المختارة على البحث العلمي في تخطيطها التنموي؟
3. ما واقع تطبيق معايير "البلدية المستدامة" (بيئيًا، اقتصاديًا، اجتماعيًا) في هذه البلديات؟
4. ما أبرز التَّحدِّيات التي تُعيق توظيف البحث العلمي في صنع القرار البلدي؟
5. ما الآليات المقترحة لتعزيز التكامل بين البحث العلمي والعمل البلدي؟

فرضيات الدراسة:

1. هناك علاقة ارتباطية موجبة ذات دلالة إحصائية بين توظيف البحث العلمي وتحقيق مؤشرات البلدية المستدامة في البلديات الليبية المختارة.
2. يوجد مستوى متوسط أو ضعيف لاعتماد البلديات الليبية المختارة على البحث العلمي في تخطيطها التنموي.
3. لا يتم تطبيق معايير "البلدية المستدامة" (البيئية، الاقتصادية، الاجتماعية) بدرجةٍ كافية في البلديات الليبية المختارة.
4. توجد تحدِّيات متعددة ومؤثرة تعيق توظيف البحث العلمي في صنع القرار البلدي في البلديات الليبية المختارة.
5. توجد آليات مقترحة يمكن أن تسهم بدرجةٍ دالة إحصائيًا في تعزيز التكامل بين البحث العلمي والعمل البلدي.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحليل وتوضيح كيف يمكن توظيف البحث العلمي كمدخل استراتيجي لبناء بلدية مستدامة، من خلال ربط مخرجات البحث بالخطط والبرامج التنموية على المستوى المحلّي.

ويمكن تلخيص أهداف البحث فيما يأتي:

1. استعراض مفهوم البلدية المستدامة في ضوء الأدبيات العلمية الحديثة.
2. بيان أهمية البحث العلمي في دعم الإدارة المحلّية واتخاذ القرار.
3. رصد واقع استخدام البحث العلمي داخل البلديات الليبية المختارة (طرابلس – البيضاء – سبها – زليتن – الزاوية).

4.اقتراح توصيات وآليات عملية لتفعيل البحث العلمي في خدمة التنمية المحلِّية المستدامة.

أهمية الدراسة:

- **أهمية علمية:** يساهم في سدِّ فجوة بحثية تتعلق بعلاقة البحث العلمي بالعمل البلدي، ويدعم الأدبيات ذات الصِّلة بالتنمية المحلِّية المستدامة.
- **أهمية تطبيقية:** يقدم توصيات عملية يمكن أنْ تعتمدها البلديات لتعزيز كفاءتها التنموية، ويشجع على التكامل بين الباحثين وصناع القرار المحلِّي.

كما ستكون نتائج هذه الدراسة بمثابة اللبنة الأولى للدراسات المستقبلية التي ستحاول تناول هذا الموضوع في أبعاد أخرى مختلفة، أو تلك التي ستحاول استهداف باقي البلديات.

مفهوم البلدية المستدامة:

تُعد البلدية المستدامة وحدة إدارية محلية تتبنى مبادئ التنمية المستدامة، وتسعى إلى إدارة مواردها الطبيعية والبشرية بشكلٍ متوازن يكفل تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بحقوق الأجيال القادمة، ويتجلى ذلك من خلال تنفيذ سياسات محلية تراعي الجوانب البيئية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في آنٍ واحد، مع دمج الجهود وذلك بإشراك المجتمع المحلِّي في اتخاذ القرار وتعزيز الشفافية والعدالة في تقديم الخدمات، و تكمن أهمية ذلك في كون البلدية وحدة إدارية لها سند قانوني، ودستوري يضمن لها ممارسة دورها بالمشاركة مع غيرها من المؤسسات ذات العلاقة؛ بالإضافة لأنَّها أقرب المؤسسات للمواطن، والأقدر على تحديد متطلباته واحتياجاته، فقد أكَّد سليماني وبايزيد (2015) أنَّ التنمية المحلِّية المستدامة بأنَّها هي نتيجة تفاعل مجموعة من الأبعاد الاقتصادية والبيئية والثقافية في كل مشروع تنمية بمكان معين، وتشكِّل البلدية الهيئة الأساسية لتأمين التنمية المستدامة خاصَّة، وأنَّها الهيكل الأقرب للمجتمع، والأكثر جدارة لتلبية حاجياتها".

وقد عرَّفها برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-Habitat, 2016) بأنَّها: "نظام حضري محلِّي يسعى إلى تحقيق التَّوازن بين النمو الاقتصادي، والحماية البيئية، والتنمية الاجتماعية، من خلال الحوكمة الرشيدة والمشاركة المجتمعية، بما يضمن استدامة الخدمات، وجودة الحياة للأجيال الحالية والمستقبلية".

أما في السِّياق العربي، فقد عرّف عبد المنعم (2020) في دراسته حول الإدارة البيئية المحلِّية البلدية المستدامة بأنَّها: "البلدية التي تقوم على مبدأ التكامل بين القطاعات، وتعتمد على مؤشرات علمية لتقييم أدائها البيئي والاجتماعي والاقتصادي، وتضع ضمن أهدافها استدامة البنية التحتية

والخدمات العامة عبر خطط محلية تستند إلى البحث العلمي والمشاركة المجتمعية، قبل ذلك عرَّف عبدالحميد (2001) الإدارة المحلِّية للتنمية المستدامة بأنَّها العملية التي من خلالها يمكن تحقيق التعاون بين الجهات الحكومية والشعبية من للنهوض بالإدارات المحلِّية على جميع المستويات، وفق منظومة كاملة وشاملة.

كما أشار **"باركر وآخرون"** (Parker et al., 2017) إلى أنَّ البلدية المستدامة هي "جهة محلية تعتمد سياسات طويلة الأجل للتخطيط العمراني والبيئي، وتقوم على نهج تشاركي يتضمن المجتمع المدني والقطاع الخاص، وتستخدم أدوات القياس البيئي لتقييم الأداء وتحسينه بمرور الوقت".

وفي دراسة ميدانية أجراها عبد العزيز (2021) حول استدامة البلديات في شمال أفريقيا، خلص إلى أنَّ "البلديات المستدامة ترتكز على مبادئ التخطيط التشاركي، وإدارة النفايات والمياه، والطَّاقة بكفاءة، إلى جانب الاستثمار في التعليم البيئي، والثقافة المجتمعية، ممَّا يجعلها نموذجًا متقدمًا في الحكم المحلِّي الرَّشيد".

ومن منظور السياسات العامَّة، تؤكد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD, 2022)أنَّ البلديات المستدامة لا تقتصر على البُعد البيئي فقط؛ بل تمتد لتشمل العدالة الاجتماعية، والنمو الاقتصادي المحلِّي، وتطوير البنية التحتية الذكية، مشددة على دور البحث العلمي في توجيه السياسات البلدية نحو تحقيق الاستدامة الشاملة، و تشمل الاستدامة أيضًا ضمان مستقبل واعد ومستدام وجودة حياة أفضل للأجيال القادمة؛ من خلال المحافظة على توزان الطبيعة، وذلك بالمحافظة على استدامة مواردها الطبيعية المتمثلة في الماء، والهواء، والتربة.

هناك العديد من المبادئ التي تقوم عليها التنمية من أجل تحقيق أهدافها بشكلٍ فعال ومثمر، ومن هذه المبادئ: الشمولية والتكامل والتوزان والتنسيق الجيد (سليماني وبايزيد، 2015).

فمبدأ الشمولية يعني أنْ تكون التنمية شاملة كافَّة قطاعات المجتمع السكانية والجغرافية، بما يحقق العدالة وتكافؤ الفرص وإرضاء المواطنين من جهةٍ أخرى، يرتكز مبدأ التوازن على الاهتمام بجوانب التنمية على حسب حاجة المجتمع وأولوياته التكامل بين الرِّيف والحضر، على سبيل المثال، من شأنه أنْ يخلق التوزان المطلوب في كل المستويات لكلا الجانبين بما يخدم المصلحة العامة، أما التنسيق فأنه يُسهم في توفير بيئة تسمح بتعاون كل الأطراف، وتضافر جهودها بدون ازدواجية، أو تداخل في التخصصات، والمهام بحيث تتلافى ضياع الجهود والوقت وزيادة أي أعباء مالية، كل ما سبق ذكره يجب أن يستند إلى التخطيط السليم، والمتابعة الدورية الدقيقة، والتحسين المستمر؛

بالإضافة لحلِّ المشاكل والمعوقات التي تحدُّ من كفاءة تحول البلديات للاستدامة في جميع المجالات، وعلى مختلف الأصعدة والمستويات.

دور البحث العلمي في التنمية المحلّية:

يُعد البحث العلمي من أبرز الأدوات المحورية في تحقيق التنمية المحلِّية المستدامة، حيث يسهم في تقديم رؤى دقيقة وموضوعية حول واقع المجتمعات المحلِّية واحتياجاتها الفعلية، وفي ظلِّ تعقّد التحدِّيات التي تواجه البلديات، سواءً في المجالات البيئية، أو الاجتماعية، أو الاقتصادية، أصبح الاعتماد على منهجيات علمية في تشخيص المشكلات وصياغة السياسات ضرورة لا غنى عنها.

- **أولًا**، يتيح البحث العلمي تشخيصًا دقيقًا للتحدِّيات، والاحتياجات الفعلية للمجتمع المحلِّي من خلال جمع وتحليل البيانات الميدانية، ممَّا يساعد على رسم صورة واضحة للواقع المحلّي. وقد أكَّدت اليونسكو(UNESCO, 2015) أنَّ البحث العلمي الموجه محليًا هو الأساس لفهم خصائص المجتمعات، وتباين احتياجاتها، ممَّا يعزز من كفاءة التخطيط المحلّي.
- **ثانيًا**، يعتمد بناء الخطط التنموية المحلِّية الناجحة على بيانات علمية دقيقة، تساعد في تحديد الأولويات وتوزيع الموارد بشكلٍ عادل، ووفقًا لدراسة محمود (2020)، فإنَّ البلديات التي تبنِّي خططها على نتائج الدراسات الميدانية تكون أكثر قدرة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة مقارنَّة بتلك التي تعتمد على التقديرات والانطباعات.
- **ثالثًا**، يُعتبر اتخاذ القرار المبني على الأدلة (Evidence-based Decision Making)من الممارسات الرشيدة التي يدعمها البحث العلمي، حيث توفر الأبحاث أدلة موثوقة تساعد صناع القرار على اختيار البدائل الأنسب، وبيّن (الشريف، 2019) أنَّ استخدام نتائج الأبحاث في العمل البلدي يؤدي إلى تعزيز فعالية السياسات المحلِّية، وتحقيق نتائج ملموسة على أرض الواقع.
- **رابعًا**، يعمل البحث العلمي على إضافة معلومات وبيانات جديدة تساعد على تعديل المعلومات السابقة بما يحقق الاستمرار في التطور، ويساهم في التَّحسين المستمر.
- **خامسًا**، يُسهم البحث العلمي في التطور التكنولوجي، وتنمية وتطوير الأفكار المعرفية للأجيال الحالية، وفي تحقيق التنمية المعرفية المستدامة للأجيال القادمة من خلال نقل المعرفة والعلم لهم (بن النية وبودوخة، 2023)

وفقًا لبن النية وبودوخة (2023) يمكن حصر دور البحث العلمي في التنمية المستدامة في

النقاط المهمة الآتية:

- البحث العلمي والاكتشاف.
- البحث العلمي وتطوير رأس المال البشري والاجتماعي.
- البحث العلمي وتنمية المجتمع.
- البحث العلمي وتحقيق التنمية.
- البحث العلمي وتطور الدول.

وأخيرًا، يُسهم البحث العلمي في توفير حلول مبتكرة ومستدامة للمشكلات المحلِّية، وذلك بإنتاج معرفة تطبيقية يمكن توظيفها في تصميم مبادرات تنموية مبتكرة تراعي السياق المحلّي، ووفق ما أشار إليه OECD (2020) فإنَّ الابتكار المحلِّي المبني على البحث يعد من أهم عوامل تعزيز المرونة المجتمعية، وتحقيق الأهداف التنموية طويلة المدى.

ثانيًا: أهمية الدمج بين البحث العلمي والعمل البلدي:

في ظلِّ التَّغيرات المتسارعة التي تشهدها المجتمعات المحلِّية، لم يعد بالإمكان فصل العمل البلدي عن البحث العلمي، إذ إنَّ التكامل بينهما يُعد ضرورة استراتيجية لتعزيز فعالية الإدارة المحلِّية، وتحقيق تنمية مستدامة تستند إلى الواقع؛ فالدمج بين البحث العلمي والعمل البلدي لا يُسهم فقط في رفع كفاءة الخدمات؛ بل يرسخ كذلك مفاهيم المشاركة المجتمعية، والشفافية، والابتكار البيئي، والتخطيط السليمK ولهذا يجب على البلديات تبنِّي سياسات، واستراتيجيات علمية قصد التطوير، وكاستجابة لمتطلبات التَّحول للاستدامة (لوني، 2022).

- **أولًا**، يؤدي هذا الدَّمج إلى إنتاج معرفة محلية أصيلة، نابعة من واقع البلدية وظروفها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، حيث تسمح الأبحاث التطبيقية بتحليل المشكلات المحلِّية بعمق واقتراح حلول تستند إلى بيانات دقيقة. (*UN-Habitat, 2020*) وقد أكَّدت دراسة العريان (2021) أنَّ البحث التطبيقي في البلديات يساعد في تحسين إدارة الموارد المحلِّية، ورفع مستوى الخدمات المقدمة للسكان.
- **ثانيًا**، يسهم هذا التكامل في إشراك المجتمع المحلّي من خلال الاستطلاعات الميدانية وورش العمل التشاركية، ممَّا يعزز الشعور بالملكية المجتمعية للقرارات والمشاريع، كما يُظهر تقرير **UNDP (2019)** أنَّ مشاركة المواطنين في مراحل البحث والتخطيط ترفع من فرص نجاح المبادرات التنموية، وتحسّن من استجابة السياسات للاحتياجات الحقيقية (UNDP: Local Governance for Sustainable Development).

- **ثالثًا**، يتيح البحث العلمي تعزيز الشفافية والمساءلة عبر اعتماد البيانات المفتوحة، ونشر نتائج الدراسات والتقارير العلمية للعموم، وتشير OECD (2021) إلى أنَّ البلديات التي توفر معلومات علمية دقيقة حول أدائها تحظى بثقة أعلى من المواطنين، وتتمتع بإدارة أكثر كفاءة.
- **رابعًا**، يدعم التكامل بين البحث والعمل البلدي **تبنِّي المشاريع البيئية المستدامة** مثل إعادة تدوير النفايات، وتحفيز استخدام الطاقة المتجددة، وتصميم فضاءات خضراء داخل النطاق البلدي، ووفقًا لتقرير ICLEI – Local Governments for Sustainability (2018)، فإنَّ المدن التي تدمج نتائج البحث البيئي، في التخطيط العمراني تحقق نتائج ملموسة في خفض البصمة الكربونية، وتحسين جودة الحياة.
- **خامسًا**، يساعد البحث العلمي على تحديد، وتقييم الموارد المحلِّية، وإمكانية إسهامها في النمو الاقتصادي وتأثيرها على المجتمع والبيئة في حال ما تمَّ استغلالها بشكلٍ مسؤول ومستدام.
- **سادسًا**، يعمل البحث العلمي على الرفع من الوعي البيئي لدي المواطنين ممَّا يساهم في إحداث التَّغير المطلوب في سلوكيات كافة أفراد المجتمع عند التَّحول البلديات للتنمية المستدامة (بن النية وبودوخة، 2023).

خلاصة القول، تكمن أهمية الدمج بين البحث العلمي، والعمل البلدي في كون التنمية مسار يربط بالواقع ومشكلاته وتحدِّياته بشكلٍ يفرض على المخططين، وصناع القرار دراسة الواقع دراسة تقويمية، وهذا بطبيعة الحال لا ولن يتم بالصورة الصحيحة إلاَّ من خلال البحث العلمي كأسلوب لاتخاذ وتنفيذ الإجراءات (لوني، 2022).

تحدِّيات البحث العلمي على المستوى البلدي:

رغم تزايد الاعتراف العالمي بدور البحث العلمي في دعم التنمية المحلِّية، وتحقيق أهداف الاستدامة، إلاَّ أنَّ توظيفه الفعلي على مستوى البلديات، لا يزال يواجه جملة من التحدِّيات المنهجية، والإدارية والبنيوية؛ ففي كثير من السياقات المحلِّية، يُنظر إلى البحث العلمي كأداة ثانوية، أو كرفاهٍ معرفي لا يمثل أولوية ضمن خطط البلديات التي غالبًا ما تركز على الحلول السريعة، والاستجابات الظرفية؛ بالإضافة لذلك فأنَّ البحث العلمي في الدول العربية يتميز بالطابع الأكاديمي، لأنَّ البُحاث في هذه الدول ينخرطوا في هذا المجال من أجل الحصول على الشهادات العلمية، والتَّرقيات الأكاديمية، وهذا ما جعل البحث العلمي لا يحقق طموحات هذه المجتمعات، ولم يصل بها إلى تحقيق التنمية، والتطور المطلوب والمستهدف (ساعو حورية وأيت، 2022). كما

يفتقر العديد من العاملين في القطاع البلدي إلى الوعي بأهمية البحث المبني على الأدلة في تحسين فعالية البرامج، والمشاريع التنموية.

وتشمل التحدِّيات الرئيسية ضعف التمويل المخصص للبحث العلمي المحلِّي، وغياب كوادر بحثية متخصصة ضمن الهياكل البلدية؛ بالإضافة إلى ضعف التنسيق بين الجامعات، والمراكز البحثية من جهة، والبلديات من جهة أخرى، ممَّا يخلق فجوة بين المعرفة الأكاديمية ومتطلبات الواقع العمل . (OECD, 2017)فعلى سبيل المثال، أدى ضعف التمويل إلى انخفاض إنتاجية وجودة البحوث، ونقص في عدد البحاث المؤهلين، وضعف البنية التحية من مرافق ومعدات وأجهزة، وهجرة الكفاءات العلمية (ابتسام وأمال، 2024). كما يُعد نقص البيانات الميدانية الدقيقة من بين أبرز المعيقات التي تحدُّ من قدرة الباحثين على تقديم تحليلات واقعية، وتوصيات قابلة للتنفيذ (UNESCO, 2015). كل هذه التحدِّيات تفاقمت مع التَّطور العلمي والتكنولوجي السريع .(UNESCO, 2019)

وقد أشار تقرير اليونسكو حول "العلوم نحو عام 2030" إلى أنَّ البحث العلمي لا يُمكن أنْ يُحدث أثرًا ملموسًا في المجتمعات المحلِّية ما لم يُدمج ضمن السياسات والخطط التنموية على المستوى القاعدي، بما يشمل البلديات والمجالس المحلِّية .(UNESCO, 2015) وهو ما يتطلب إصلاحات مؤسسية وتشريعية، تعزز العلاقة التشاركية بين البحث وصناعة القرار المحلِّي.

تجدر الإشارة بأنَّ أهم التحدِّيات التي تعيق البلديات في دعم التنمية المحلِّية هي قلة أو نقص الوعي بأهمية البحث العلمي لدى معظم شرائح المجتمع، هذا الجانب يعتبر تحدِّياَ لكل المجتمعات؛ لأنَّه يؤدي إلى تراجعها في الاهتمام بالتنمية والتطور.

آليات تفعيل البحث العلمي في البلديات:

يُعد تفعيل البحث العلمي على المستوى المحلِّي ضرورة لتحقيق التخطيط القائم على الأدلة، وتعزيز كفاءة التنمية المستدامة؛ فتفعيل البحث العلمي في البلديات يحتاج إلى كوادر مؤهلة قادرة على التخطيط السليم، وتحمل الأعباء والمسؤوليات بأساليب علمية متطورة متسلحة بروح المبادرة، والعمل الجماعي، وفق آليات محددة وفي هذا السِّياق، تبرز ستة آليات رئيسة لتكريس هذا التَّوجه في البلديات:

1. إنشاء وحدات بحثية داخل المجالس البلدية:

وجود وحدة بحث وتطوير داخل الهيكل الإداري للبلدية يُسهم في دمج البحث العلمي ضمن العمليات الإدارية اليومية، ويتيح تحليل القضايا المحلِّية بشكلٍ مستمر، وتؤكد الدراسات

(الشهوان، 2020) على أهمية "الهيكلة المؤسسية للبحث" ضمن الوحدات المحلِّية لتحقيق الأثر المطلوب.

2. تفعيل الشراكة مع الجامعات ومراكز البحث:

الشراكات بين البلديات والمؤسسات الأكاديمية تتيح تبادل المعرفة، وتطبيق نتائج الدراسات على أرض الواقع، وقد أشارت دراسة البنك الدولي (World Bank, 2017) إلى أنَّ التعاون مع الجامعات يُعزز من قدرة السلطات المحلِّية على تبنِّي حلول قائمة على البحث العلمي.

3. تدريب الكوادر المحلِّية على أدوات جمع وتحليل البيانات:

تمكين الكوادر من أدوات البحث، مثل تصميم الاستبانات وتحليل البيانات الإحصائية، يعزز من قدرة البلديات على إنتاج المعرفة الذَّاتية، وتشير دراسة (الهاشمي، 2019) إلى أنَّ التدريب البحثي هو مدخل ضروري لبناء القدرات المحلِّية، وتحقيق استدامة في إنتاج البيانات.

4. تبنِّي خطة بلدية مبنية على مؤشرات علمية:

استخدام مؤشرات كمية ونوعية مستخلصة من الأبحاث يسهم في صياغة خطط استراتيجية بلدية واقعية وقابلة للقياس، وتوصي منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD, 2020) بإدماج البيانات البحثية ضمن التخطيط الحضري لتوجيه السياسات المحلِّية بكفاءة.

5. تخصيص جزء من الميزانية لدعم الدراسات المحلِّية:

إنَّ تمويل البحوث المحلِّية من خلال الميزانية البلدية يعكس إدراكًا بقيمة المعرفة العلمية في حل المشكلات المجتمعية، ويؤكد دراسة (عبيدات، 2018) أنَّ غياب التمويل البحثي يمثل أحد أبرز المعوقات أمام تحقيق تنمية محلية قائمة على أسس علمية.

6. الاهتمام بحاضنات الأعمال:

الاهتمام بحاضنات الأعمال وربطها بالمؤسسات ذات العلاقة كآلية لتفعيل البحث العلمي داخل البلديات من شأنه أنْ يسهم في التَّحول للتنمية المستدامة.

هناك آليات أخرى يمكن إضافتها للآليات السابقة مثل: استثمار الإمكانيات البشرية، والموارد الطبيعية بالشكل الأمثل، الحدّ من المشاكل والعراقيل التي تواجه البلديات في التَّحول للتنمية، استقطاب وتبادل الخبرات، والإمكانيات بين البلديات، أو غيرها من المؤسسات.

المواد والطرق:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بهدف استكشاف إمكانية توظيف

البحث العلمي كمدخل استراتيجي لتحقيق التنمية المحلِّية، وبناء نموذج بلدية مستدامة، بواسطة الربط بين مخرجات البحث العلمي، والخطط والبرامج التنموية على المستوى المحلِّي، فتمَّ تصميم أداة الدراسة المتمثلة في استبيان مكون من (30) فقرة موزعة على أربع محاور رئيسة، وذلك على النحو الآتي:

- محور مستوى اعتماد البلديات الليبية المختارة على البحث العلمي في تخطيطها التنموي ويتضمن 5 فقرات.
- محور البلدية المستدامة (المتغير التابع) ويشمل 5 فقرات.
- محور التحدِّيات التي تواجه توظيف البحث العلمي في البلديات ويضم 10 فقرات.
- محور الآليات المقترحة لتعزيز التكامل بين البحث العلمي والعمل البلدي يضم 10 فقرات.

تم تصميم الاستبانة على مقياس ليكرت الخماسي لقياس درجة استجابات أفراد العينة، حيث تمَّ تفسير المتوسطات الحسابية وفق الآتي: (1.00-1.79) على "غير موافق على الإطلاق"، (1.80-2.59) على "غير موافق"، و(2.60-3.39) على "محايد"، و(3.40-4.19) على "موافق"، و(4.20-5.00) على موافق تمامًا.

نظرًا لاتساع الرقعة الجغرافية لليبيا والتي تبلغ مساحتها حوالي 1,774,440كم^2، تمَّ اختيار خمس بلديات كبرى بناءً على معايير الكثافة السكانية والتوزيع الجغرافي، وهي: طرابلس (غربًا)، البيضاء (شرقًا)، سبها (جنوبًا)، زليتن (وسطًا)، الزاوية (غربًا). ويُعد هذا التوزيع الجغرافي المتوازن داعمًا لتحقيق تمثيل شامل لمختلف الأقاليم، كما تمَّ تحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي SPSSلاستخلاص المؤشرات الإحصائية اللازمة، وتفسير النتائج بما يخدم أهداف الدراسة.

وقد أُجري صدق وثبات الاستبانة بهدف التَّأكد من صلاحيتها لقياس المتغيرات محل الدراسة، حيث تمَّ عرضها على مجموعة من المحكمين المتخصصين في مجالات الإدارة، والعلوم البيئية والتخطيط الاستراتيجي، وذلك لتحكيم محتواها من حيث الصياغة، والوضوح ومدى ارتباط الفقرات بأبعاد الدراسة، وقد أُدخلت التعديلات اللازمة بناءً على ملاحظاتهم. كما تمَّ حساب معامل الثبات باستخدام معامل "كرونباخ ألفا"، حيث بلغت قيمته ما بين (0.789 – 0.857) لجميع محاور الدراسة المبينة بالجدول رقم (1)، وهي قيم مرتفعة تدلُّ على تمتع أداة الدراسة بدرجةٍ عالية من الثبات الداخلي، ممَّا يعزز من موثوقية النتائج، ويوفر أساسًا علميًا لاستخدام الاستبانة في جمع البيانات وتحليلها.

جدول 1. نتائج اختبار الثبات باستخدام معامل كرونباخ ألفا

ت	المحور	عدد الفقرات	معامل كرونباخ ألفا
.1	مستوى اعتماد البلدية على البحث العلمي في التخطيط التنموي.	5	0.829
.2	البلدية المستدامة.	5	0.857
.3	التحدّيات أمام توظيف البحث العلمي في البلديات.	10	0.796
.4	الآليات المقترحة لتعزيز التكامل بين البحث العلمي والعمل البلدي.	10	0.789

النتائج والمناقشة:

أولًا: تحليل البيانات الديموغرافية:

تُقدم البيانات الديموغرافية الموضحة في الجدول (2) والشكل (1) لمحةً شاملة عن خصائص عينة الدراسة، والتي بلغ إجمالي حجمها 150 فردًا من البلديات المستهدفة للدراسة، ويكشف التحليل الديموغرافي لهذه العينة عن تباين ملحوظ في التوزيعات المتعلقة بالجنس، والمؤهل العلمي، والمسمى الوظيفي، وسنوات الخبرة، ممَّا يوفر سياقًا أساسيًا لفهم النتائج اللاحقة لأي دراسة تعتمد على هذه العينة.

فيما يتعلق بتوزيع الجنس، تُظهر البيانات هيمنة واضحة للذكور، حيث يمثلون 72.67% من إجمالي العينة بواقع 109فردًا، مقابل 27.33% للإناث بواقع 41 فردًا. هذا التفاوت الكبير في التمثيل بين الجنسين قد يكون له دلالات منهجية وفي النتائج أيضًا، خاصةً إذا كانت الدراسة تتناول قضايا قد تتأثر بالمنظورات، أو الأدوار المرتبطة بالجنس، ويجب أخذ هذا التوزيع بعين الاعتبار عند تفسير أي استنتاجات عامَّة قد تُشتق من هذه العينة، والتفكير في مدى قابليتها للتعميم على مجتمعات ذات تركيب سكاني مختلف.

جدول 2. تحليل المتغيرات الديموغرافية.

ت	الجنس	العدد	النسبة
.1	ذكر	109	%72.67
.2	أنثى	41	%27.33
	المجموع	**150**	**%100**
ت	**المؤهل العلمي**	**العدد**	**النسبة**
.1	دبلوم متوسط فما دون	20	%13.3
.2	جامعي	87	%58.0
.3	دراسات عليا	43	%28.7
	المجموع	**150**	**%100**

ت	المسمى الوظيفي	العدد	النسبة
.1	مدير إدارة	52	%34.7
.2	عضو مجلس بلدي	38	%25.3
.3	باحثون/ استشاريون	42	%28
.4	موظفون/فنيون	18	%12
المجموع		**150**	**%100**
ت	**الخبرة**	**العدد**	**النسبة**
.1	أقل من 5 سنوات	31	%20.7
.2	من 5 سنوات إلى 10 سنوات	84	%56
.3	أكثر من 10 سنوات	35	%23.3
المجموع		**150**	**%100**

أما بالنسبة لتوزيع المؤهل العلمي، فيلاحظ أنَّ العينة تتمتع بمستوى تعليمي مرتفع نسبيًا، حيث يشكل الحاصلون على المؤهل الجامعي النسبة الأكبر بواقع 58%، وهو ما يعادل 87 فردًا، ويأتي بعده في الترتيب حملة الشهادات العليا (ماجستير و دكتوراه)، بينما يمثل حاملو الدبلوم المتوسط، فما دون النسبة الأقل بواقع 13.3% أي بواقع 20 فردًا، ويشير هذا التوزيع إلى أنَّ غالبية أفراد العينة يمتلكون قاعدة معرفية وأكاديمية قوية، وهو ما قد يؤثر إيجابًا على قدرتهم على استيعاب المفاهيم المعقدة، أو تقديم آراء مستنيرة في سياق الدراسة.

وفيما يخصُّ المسمى الوظيفي لأفراد العينة، يظهر الجدول تنوعًا في الأدوار المهنية، يشكل مديرو الإدارات الفئة الأكبر بنسبة (34.7% ، 52 فردًا)، ممَّا يشير إلى وجود عدد كبير من الأفراد في مواقع قيادية ضمن العينة، ومن ثمَّ الباحثون/الاستشاريون بنسبة (28.0%، 42 فردًا)، وعضو مجلس بلدي بنسبة (25.3%، 38 فردًا)، ممَّا يعكس تمثيلًا جيدًا للخبراء، وصناع القرار على المستوى المحلّي؛ بينما يمثل الموظفون الفنيون النسبة الأقل بواقع (12.0%، 12 فردًا). وهذا التوزيع الوظيفي المتنوع يعزز من شمولية العينة، وقدرتها على تقديم منظورات متعددة، ومتكاملة حول الظاهرة المدروسة.

شكل 1. البيانات الديموغرافية لعينات الدراسة.

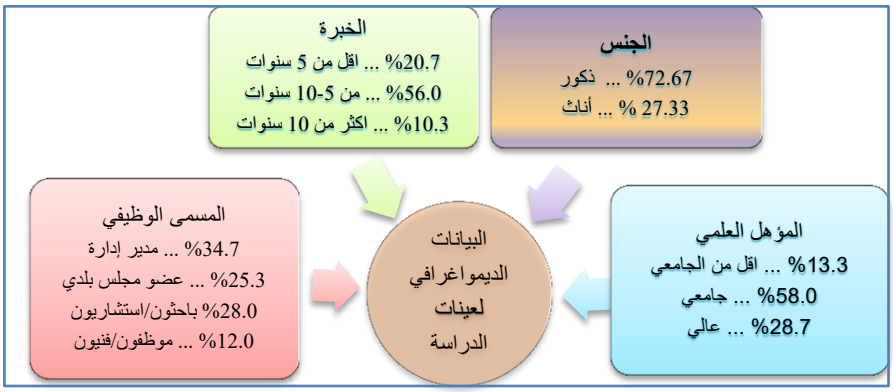

أخيرًا، يُظهر تحليل الخبرة المهنية أنَّ غالبية أفراد العينة يمتلكون خبرة متوسطة إلى طويلة، حيث تتركز النسبة الأكبر في فئة الخبرة من 5سنوات إلى 10سنوات، بواقع (56.0%، 84 فردًا)، ومن ثمَّ فئة الأكبر من 10سنوات بواقع (23.3%، 35 فردًا). أمَّا الأفراد ذوي الخبرة الأقل من 5سنوات فيمثلون (20.7%، 31 فردًا). ويشير هذا التوزيع إلى أنَّ غالبية المشاركين لديهم خبرة عملية كافية، ممَّا يعزز من موثوقية، وجودة البيانات التي قد يتم جمعها منهم.

بشكلٍ عام، توفر هذه البيانات الديموغرافية إطارًا تحليليًا دقيقًا للعينة المدروسة، ويسهم بشكلٍ أو بآخر في الحصول على نتائج دقيقة وثقةٍ مقبولة، فمن الضروري أخذ هذه الخصائص بعين الاعتبار عند تحليل وتفسير أي نتائج مستقبلية للدراسة، مع الإشارة إلى أنَّ التوزيعات غير المتوازنة في بعض المتغيرات قد تستدعي منهجيات إحصائية متقدمة، أو مناقشة معمقة لتأثيرها على قابلية التعميم.

ثانيًا: الإحصاء الوصفي لمحاور الدراسة:

لإجراء الإحصاء الوصفي لمحاور الدراسة تمَّ استخراج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والأهمية النسبية لجميع المحاور، يبيّن الجدول رقم (3) نتائج الإحصاء الوصفي لمحاور الدراسة الأربع، حيث تمَّ تحليل استجابات أفراد العينة للكشف عن مدى إدراكهم، واتفاقهم مع القضايا المطروحة في كل محور من محاور الدراسة.

يعكس جدول (3) نتائج الإحصاء الوصفي لمحاور الدراسة الأربع، والتي توضح تباينًا في إدراك أفراد العينة وتقديرهم للمجالات المتعلقة بتوظيف البحث العلمي في عمل البلديات الليبية؛ حيث احتل محور "الآليات المقترحة لتعزيز التكامل بين البحث العلمي والعمل البلدي "المرتبة الأولى

بمتوسط حسابي مرتفع (4.16) وأهمية نسبية بلغت (83.2%)"، ممَّا يدل على قناعة قوية بفاعلية هذه الآليات، وقابليتها للتطبيق في الواقع البلدي، وهذا يتفق مع العديد من الدراسات التي أشارت إلى أهمية وجود آليات والكوادر المؤهلة لتفعيل دور البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة (لوني،2022: تهاني، 2023). فقد أشارت دراسة تهاني (2023) إلى أنَّ غياب الآليات يعد أحد أهم المعوقات التي تعيق مساهمة البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة.

وجاء محور "التحدِّيات أمام توظيف البحث العلمي "في المرتبة الثانية بمتوسط (3.88) وأهمية نسبية (77.6%)، وهو ما يشير إلى وعي مرتفع لدى أفراد العينة بوجود معوقات حقيقية تعرقل دمج المعرفة العلمية في مسار التنمية المحلِّية، ويؤكد ضرورة معالجتها بوسائل مؤسسية وتشريعية؛ فمعظم الدراسات التي استُشهد بها أنفًا أشارت إلى التحدِّيات، والمعوقات التي تواجه البحث العلمي، وما مدى تأثيرها على التَّحول للتنمية المستدامة (ابتسام وأمال، OECD, 2024 : 2017).

أما محور "مستوى اعتماد البلدية على البحث العلمي في التخطيط التنموي" فجاء في المرتبة الثالثة بمتوسط (2.98) وأهمية نسبية (59.6%)، ما يعكس وعيًا متوسطًا بهذه المسألة، وربما يشير إلى ضعف التنسيق بين الجهات العلمية، ومؤسسات الإدارة المحلِّية، أو إلى محدودية التطبيق الفعلي للبحث العلمي في الخطط البلدي، تكمن أهمية هذا المحور في كون كل المشاريع التي أنشئت في غياب البحث العلمي في العديد من الدول الافريقية والعربية، بما فيها ليبيا كان مصيرها الفشل (علي، 2024).

في حين جاء محور "واقع تطبيق معايير البلدية المستدامة" في المرتبة الأخيرة بمتوسط منخفض (2.59) وأهمية نسبية (51.8%)، ما يكشف عن ضعف في تطبيق معايير الاستدامة البيئية والاقتصادية والاجتماعية داخل البلديات، وهو ما يستدعي تدخلات عاجلة لإعادة هيكلة الخطط المحلِّية؛ بما يواكب معايير التنمية المستدامة، ويغلق الفجوة بين التصورات النظرية والواقع العمل؛ فتطبيق هذه المعايير وخلق توازن بينها من شأنه أنْ يضمن استدامة الموارد مع تحسين جودة الحياة للأجيال الحالية والقادمة.

جدول 3. الإحصاء الوصفي لمحاور الدراسة

ت	المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب
.1	مستوى اعتماد البلدية على البحث العلمي في التخطيط التنموي.	2.98	0.624	%59.6	3
.2	البلدية المستدامة.	2.59	0.697	%51.8	4
.3	التحدّيات أمام توظيف البحث العلمي في البلديات.	3.88	0.334	%77.6	2
.4	الآليات المقترحة لتعزيز التكامل بين البحث العلمي والعمل البلدي.	4.16	0.338	%83.2	1

ثالثًا: اختبار فرضيات الدراسة:

1. هناك علاقة ارتباطية موجبة ذات دلالة إحصائية بين توظيف البحث العلمي وتحقيق مؤشرات البلدية المستدامة في البلديات الليبية المختارة.

لتحليل هذه الفرضية، تمَّ إجـراء اختبار معامل الارتباط بيرسـون (Pearson Correlation Coefficient) لاختبار العلاقة بين توظيف البحث العلمي، وتحقيق مؤشرات البلدية المستدامة في البلديات الليبية المختارة، والنتائج موضحة بالجدول رقم (4).

جدول 4. نتائج اختبار الفرضية الأولى.

		توظيف البحث العلمي	مؤشرات البلدية المستدامة
البحث العلمي	علاقة بيرسون	1	0.808**
	الاحتمال (ذو ذيلين)		0.000
	حجم العينة (n)	150	150
مؤشرات البلدية المستدامة	علاقة بيرسون	0.808**	1
	الاحتمال (ذو ذيلين)	0.000	
	حجم العينة (n)	0150	150

تشير نتائج اختبار الفرضية الأولى، كما هو موضح في الجدول رقم (4)، إلى وجود علاقة ارتباطية موجبة قوية وذات دلالة إحصائية بين توظيف البحث العلمي، وتحقيق مؤشرات البلدية المستدامة في البلديات الليبية المختارة، حيث بلغ معامل الارتباط بيرسون (0.808) وهي قيمة مرتفعة تدل على قوة العلاقة بين المتغيرين، كما أنَّ قيمة الاحتمال (Sig.) المصاحبة لهذه العلاقة بلغت (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، ممَّا يعني أنَّ العلاقة الإيجابية بين المتغيرين ذات دلالة إحصائية، ويمكن تعميمها على مجتمع الدراسة، وتعكس هذه النتيجة مدى

أهمية توظيف البحث العلمي في تعزيز قدرة البلديات على تحقيق مؤشرات الاستدامة بأبعادها البيئية والاقتصادية والاجتماعية، وتدلّ كذلك على أنَّ البلديات التي تستفيد من مخرجات البحث العلمي، وتدمجها ضمن خططها وبرامجها التنموية تحقق أداءً أفضل على مستوى معايير الاستدامة، وهو ما يدعم الفرضية النظرية للدراسة، ويؤكد أنَّ البحث العلمي يمثل مدخلًا فاعلًا لتحقيق تنمية محلية مستدامة تتسم بالكفاءة والواقعية، والاعتماد على الأدلَّة العلمية في صناعة القرار البلدي، وهذا سيكون له تأثير كبير وواضح، لأنَّ ليبيا لديها الإمكانيات، والمقومات التي تمكنها من حلِّ مشاكلها التنموية بالشكل السليم، والصحيح المعتمد على المعرفة، والبحث العلمي، وتكامل الأدوار بين كل المؤسسات، والقطاعات بما فيها البلديات.

2. يوجد مستوى عالٍ لاعتماد البلديات الليبية المختارة على البحث العلمي في تخطيطها التنموي.
3. لا يتم تطبيق معايير "البلدية المستدامة" (البيئية، الاقتصادية، الاجتماعية) بدرجةٍ كافية في البلديات الليبية المختارة.
4. توجد تحدِّيات متعددة، ومؤثرة تعيق توظيف البحث العلمي في صنع القرار البلدي في البلديات الليبية المختارة.
5. توجد آليات مقترحة يمكن أن تسهم بدرجةٍ دالة إحصائيًا في تعزيز التكامل بين البحث العلمي والعمل البلدي.

لاختبار الفرضية الثانية والثالثة والرابعة والخامسة تمَّ إجراء اختبار (T) للعينة واحدة (One-Sample T-test) لمعرفة ما إذا كان هناك اختلاف عن قيمة الاختبار (3) المحدد. والنتائج مبينة بالجدول رقم (5).

جدول 5. نتائج اختبار الفرضية الثانية.

	الفرضية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار (t)	قيمة الاحتمال P-VALUE
.2	يوجد مستوى عالٍ لاعتماد البلديات الليبية المختارة على البحث العلمي في تخطيطها التنموي.	2.98	0.624	2.35-	0.814
.3	لا يتم تطبيق معايير "البلدية المستدامة" (البيئية، الاقتصادية، الاجتماعية) بدرجةٍ كافية في البلديات الليبية المختارة.	2.59	0.697	0.716-	0.000
.4	توجد تحدِّيات متعددة ومؤثرة تعيق توظيف البحث العلمي في صنع القرار البلدي في البلديات الليبية المختارة.	3.88	0.334	32.547	0.000
.5	توجد آليات مقترحة يمكن أن تسهم بدرجةٍ دالة إحصائيًا في تعزيز التكامل بين البحث العلمي والعمل البلدي.	4.16	0.338	37.104	0.000

تُظهر نتائج اختبار الفرضيات الثانية والثالثة والرابعة والخامسة كما هو موضح في الجدول رقم (5) استخدام اختبار (T) لعينة واحدة بهدف التحقق من وجود فروق دالة إحصائيًا بين متوسطات استجابات أفراد العينة، والقيمة المحايدة على مقياس ليكرت، والمحددة بالدرجة (3). وقد جاءت نتائج الفرضية الثانية التي تنصُّ على وجود مستوى عالٍ لاعتماد البلديات الليبية المختارة على البحث العلمي في تخطيطها التنموي بمتوسط حسابي بلغ 2.98 وانحراف معياري 0.624 وقيمة (t) سالبة بلغت -2.35 مع قيمة احتمال (P-value) قدرها 0.814 وهي قيمة تفوق مستوى الدلالة (0.05) ممَّا يشير إلى عدم وجود فرق دال إحصائيًا بين متوسط العينة، والقيمة المرجعية، وهو ما يعني عدم تأييد الفرضية القائلة بوجود مستوى عالٍ من الاعتماد، وبذلك يمكن الاستنتاج أنَّ اعتماد البلديات الليبية على البحث العلمي في تخطيطها التنموي لا يزال عند مستوى منخفض، أو متوسط، ولا يرقى إلى المستوى المأمول.

أمَّا فيما يتعلق بالفرضية الثالثة، والتي تفترض أنَّ معايير "البلدية المستدامة" البيئية، والاقتصادية، والاجتماعية لا تُطبق بدرجةٍ كافية فقد جاء المتوسط الحسابي عند مستوى 2.59 مع انحراف معياري 0.697 وقيمة احتمال بلغت 0.000 وهي أقل بكثير من 0.05 ممَّا يدل على وجود فرق دال إحصائيًا بين متوسط العينة، والقيمة المرجعية وهو ما يدعم الفرضية، ويؤكد أنَّ واقع تطبيق معايير الاستدامة في البلديات المختارة لا يزال دون المستوى المطلوب، ويعكس قصورًا في دمج الأبعاد البيئية، والاقتصادية، والاجتماعية ضمن سياسات التنمية المحلّية.

أما الفرضية الرابعة فقد حصلت على متوسط حسابي بلغ 3.88 وهو أعلى بكثير من القيمة المرجعية وبانحراف معياري منخفض مقداره 0.334 وقيمة (t) مرتفعة بلغت 32.547 مع قيمة احتمال تساوي 0.000 ممَّا يدل على وجود دلالة إحصائية قوية تؤكد صحة الفرضية، وتدلُّ على أنَّ هناك إدراكًا واسعًا بين أفراد العينة؛ لوجود تحدّيات حقيقية ومؤثرة تعيق توظيف البحث العلمي في عملية اتخاذ القرار داخل البلديات.

أما الفرضية الخامسة فقد أظهرت نتائجها متوسطًا حسابيًا مرتفعًا بلغ 4.16 مع انحراف معياري قدره 0.338 وقيمة (t) بلغت 37.104 وقيمة احتمال مساوية لـ 0.000 ممَّا يشير إلى وجود فرق دال إحصائيًا بين متوسط العينة والقيمة المرجعية، ويدل على أن الآليات المقترحة، لتعزيز التكامل بين البحث العلمي والعمل البلدي تحظى بقبول عالٍ من قبل أفراد العينة، وتُعد قابلة للتطبيق في السياق المحلّي، وهو ما يفتح المجال أمام صناع القرار؛ لتبنّي تلك الآليات كمدخل عملي

لتجسير العلاقة بين المعرفة العلمية، والتخطيط البلدي المستدام.

النتائج:

1- أظهرت نتائج الإحصاء الوصفي تباينًا واضحًا في تقييم أفراد العينة لمحاور الدراسة الأربع، حيث تَبيَّن أنَّ محور "الآليات المقترحة لتعزيز التكامل بين البحث العلمي والعمل البلدي" قد حاز على أعلى متوسط حسابي، وأهمية نسبية، ممَّا يدلُّ على وجود قناعة قوية لدى المشاركين بفعالية هذه الآليات، وإمكانية تطبيقها على أرض الواقع، كما كشفت النتائج عن إدراك واسع للتحدّيات التي تعيق توظيف البحث العلمي في العمل البلدي، وهو ما يشير إلى أهمية معالجتها لضمان الاستفادة من الجهود البحثية؛ في المقابل، جاء تقييم "دور البحث العلمي كمدخل للتنمية المحلِّية" بمستوى متوسط، ما يعكس ضعفًا في الوعي أو القناعة الفعلية لدى الجهات المحلِّية بشأن هذا الدور.

أما "واقع تطبيق معايير البلدية المستدامة" فقد سجل أدنى متوسط وأدنى أهمية نسبية، ما يدلُّ على فجوة واضحة بين المفاهيم النظرية للاستدامة، والتطبيق العملي داخل البلديات الليبية، ممَّا يبرز الحاجة إلى تدخلات ممنهجة لدمج تلك المعايير في التخطيط المحلّي.

2- أثبتت نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباطية موجبة قوية وذات دلالة إحصائية بين توظيف البحث العلمي، وتحقيق مؤشرات "البلدية المستدامة" في البلديات الليبية المختارة، ممَّا يؤكد أنَّ اعتماد البلديات على البحث العلمي يسهم بشكلٍ مباشر، وفعّال في تحسين أدائها التنموي، وتحقيق أهداف الاستدامة البيئية والاقتصادية والاجتماعية.

3- أسفرت نتائج اختبار الفرضيات عن عدد من المؤشرات المهمة التي تعكس واقع العلاقة بين توظيف البحث العلمي وتحقيق التنمية المستدامة في البلديات الليبية المختارة، حيث أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباطية موجبة قوية ذات دلالة إحصائية بين توظيف البحث العلمي وتحقيق مؤشرات "البلدية المستدامة"، ممَّا يؤكد على الدور الحيوي الذي يمكن أنَّ يؤديه البحث العلمي في تعزيز ممارسات الاستدامة المحلِّية.

4- كما بيَّنت نتائج اختبار الفرضية الثانية أنَّ مستوى اعتماد البلديات الليبية على البحث العلمي في تخطيطها التنموي لا يرتقي إلى المستوى العالي، إذ لم يكن الفرق بين المتوسط المحسوب والقيمة المرجعية دالًا إحصائيًا، ما يشير إلى قصور في دمج المعرفة العلمية ضمن آليات التخطيط المحلّي.

5- من ناحية أخرى، أيَّدت نتائج الفرضية الثالثة وجود ضعف واضح في تطبيق معايير الاستدامة البيئية، والاقتصادية والاجتماعية داخل هذه البلديات.

6- في حين كشفت نتائج الفرضية الرابعة عن إدراك مرتفع من قبل أفراد العينة لوجود تحدِّيات متعددة تعيق توظيف البحث العلمي في صنع القرار البلدي، وهو ما يعكس بيئة مؤسسية قد تفتقر إلى البنية التحتية أو الدعم اللازم لتفعيل دور العلم في السياسات المحلِّية.

7- أما فيما يخص الفرضية الخامسة، فقد أظهرت النتائج اتفاقًا عاليًا بين أفراد العينة حول فاعلية الآليات المقترحة لتعزيز التكامل بين البحث العلمي والعمل البلدي، ممَّا يشير إلى توفر تصورات عملية قابلة للتطبيق يمكن أن تُسهم في تقليص الفجوة بين الميدان الأكاديمي ومؤسسات الإدارة المحلِّية.

التوصيات:

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يُوصى بالآتي:

1- توصي الدراسة بضرورة تبنِّي الآليات المقترحة لتعزيز التكامل بين البحث العلمي والعمل البلدي، وتحويلها إلى برامج تنفيذية في كل بلدية، وتدعو إلى تفعيل شراكات مؤسسية بين البلديات **والجامعات** والمراكز البحثية لضمان ترجمة النتائج العلمية إلى خطط تنموية فعلية، كما توصي بضرورة معالجة التحدِّيات التي تعيق توظيف البحث العلمي من خلال دعم البنية التحتية المعرفية، وتطوير الكوادر المحلِّية، وتهيئة بيئة تنظيمية محفزة للبحث العلمي.

2- توصي الدراسة بضرورة تعزيز الوعي بأهمية البحث العلمي كأداة استراتيجية للتخطيط وصناعة القرار المحلِّي، وذلك من خلال تنظيم حملات توعوية، وورش عمل وبرامج تدريبية موجهة لصنّاع القرار والكوادر الفنية والإدارية في البلديات، مع التأكيد على إعادة النظر في الممارسات البلدية المتعلقة بالاستدامة، ووضع أطر تشريعية وإدارية تلزم بتطبيق معايير "البلدية المستدامة" بشكلٍ متكامل بيئيًا، واقتصاديًا، واجتماعيًا، انسجامًا مع التَّوجهات العالمية الحديثة.

3- توصي الدراسة بضرورة إدماج البحث العلمي كمكون أساسي في عمليات التخطيط، وصنع القرار داخل البلديات، وذلك من خلال تفعيل قنوات التعاون بين البلديات والمؤسسات البحثية، وتأسيس وحدات علمية دائمة تتولى تحويل نتائج الدراسات إلى سياسات ومشاريع تنموية قابلة للتنفيذ، بما يعزز مسار التنمية المحلِّية المستدامة القائمة على الأدلة.

4- إنشاء مراكز بحثية تتبع البلديات تعني بالبحث العلمي، وتكوين الشراكات مع الجامعات، والمراكز البحثية الأخرى.

5- تؤكد الدراســة على أهمية مراجعة وتطـوير السياسات المحلِّية بما يضمن إدماج معايير الاستدامة

البيئية والاقتصادية والاجتماعية ضمن الخطط والمشاريع البلدية، خاصَّة بعد أنْ أظهرت النتائج ضعفًا واضحًا في هذا المجال؟

6- تقترح الدراسة كذلك توفير حوافز مؤسسية وتشريعية تشجع البلديات على تبنّي النهج العلمي، من خلال تخصيص ميزانيات مستقلة لدعم البحوث التطبيقية في الشأن المحلّي.

7- توصي بضرورة معالجة التحدِّيات التي تعيق التكامل بين البحث العلمي والعمل البلدي، خاصَّة تلك المرتبطة بنقص الكفاءات، وضعف التنسيق، وغياب البنية التحتية التقنية.

8- تؤكد الدراسة على تبنّي الآليات المقترحة التي لاقت قبولًا عاليًا من قبل أفراد العينة، وعلى رأسها تفعيل مبدأ التخطيط بالمشاركة، وتشكيل لجان علمية استشارية دائمة في كل بلدية، واعتماد نتائج البحوث المحلِّية في إعداد الخطط التنموية ومشروعات البنية التحتية.

9- تنظيم دورات تدريبية وتأهيلية داخل البلديات تتناول التنمية المستدامة، وأهمية البحث العلمي وغيرها من المواضيع ذات العلاقة.

10- الاستفادة من تجارب البلديات التي نجحت في التَّحول إلى الاستدامة في بعض الدول المتقدمة.

المصادر والمراجع:

المراجع العربية:

- ابتسام ميلاد حديدان، أمال ميلاد حديدان (2024)، التحدّيات المشتركة للبحث العلمي في العالم العربي: ليبيا أنموذجًا، المؤتمر الدولي الأول: البحث العلمي في المجتمع العربي وآثاره التنموية: قراءة للواقع والتحدّيات المستقبلية، تونس.
- الربيعي، أحمد (2020)، البحث العلمي المحلّي كمدخل لتطوير أداء البلديات .مجلة دراسات التنمية المحلّية، جامعة عين شمس، العدد 16.
- الشيباني، سند ابراهيم (2021)، مجلة الإدارة المحلّية والتنمية المستدامة، دار المكتبة العلمية للنشر والتوزيع، الجزائر.
- الشريف، مسعود ابراهيم (2019)، تشخيص الواقع المحلّي: البحث العلمي كأداة تحليلية فعالة، مجلة البيئة والتنمية المستدامة، المجلد 13، العدد 6.
- الشهوان، سامي .(2020) إدارة البحث والتطوير في الحكومات المحلّية .مجلة دراسات التنمية المحلّية، المجلد 12، العدد 2.
- الهاشمي، ناصر (2019)، التنمية المحلّية في ضوء البيانات الميدانية: مناهج وتطبيقات .المركز العربي للأبحاث.
- لوني نصيرة (2022)، دور البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة القانون والعلوم البينية، المجلد 1، العدد 2.
- بن النية شهرية، بودوخة إبراهيم (2023)، دور البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة القانون والعلوم البئية، المجلد 2، العدد 2.
- بن مهدي، هادية (2020)، دور البلدية في تحقيق التنمية المحلّية المستدامة، مجملة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 7، العدد 1.
- تهاني مُحَّد (2023)، دور البحث العلمي في التنمية المستدامة من وجهة نظر الباحثين في المراكز العلمية والبحثية بصنعاء، مجلة جامعة صنعاء للعلوم الإنسانية، المجلد 5، العدد 2.
- ساعو حورية، أيت لعمارة (2022)، البحث العلمي كدعامة إستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 6، العدد 1، جامعة سوسة، تونس.
- سليماني مُحَّد، بايزيد علي (2015)، أهمية الإدارة المحلّية في تحقيق التنمية المحلّية المستدامة، مجلة الاقتصاد والتنمية، مخبر التنمية المحلّية المستدامة، جامعة المدية العدد 180.
- عبد الحميد عبد المطلب، التمويل المحلّي والتنمية المحلّية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
- عبد العزيز، جلال (2021)، نحو بلدية عربية مستدامة: دراسة حالة، المجلة العربية للتنمية المحلّية، العدد الثاني عشر.

- عبد المنعم، أحمد. (2020). الإدارة البيئية في البلديات العربية: رؤية معاصرة .*مجلة* جامعة الزقازيق للعلوم الإنسانية، المجلد 32، العدد 5.
- عبيدات، فايز (2018) ، تمويل البحث العلمي في البلديات العربية .المؤتمر العربي للبحث العلمي والتنمية.
- علي سعيد المهنكر (24)، دور البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية والأفريقية بين الواقع والتطلعات، مجلة القرطاس، المجلد 23، العدد 24.
- محمود، مودة حسن (2020)، التحليل العلمي للواقع البلدي: ركيزة لصياغة السياسات التنموية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 10، العدد 4.
- مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، دليل تمهيدي حول التنمية المستدامة: دليل حول خطة عام 2023 وأهداف التنمية المستدامة.

المراجع الاجنبية:

- Bryson, J. M., Crosby, B. C., & Bloomberg, L. (2017). Strategic Planning for Public and Nonprofit Organizations. Jossey-Bass.
- ICLEI – Local Governments for Sustainability. (2018). Innovative City Strategies for Climate Action. Bonn, Germany.
- OECD. (2020). Innovation and Data Use in Local Governments: Better Policies for Better Lives. Organisation for Economic Co-operation and Development.
- OECD. (2022). Territorial Approach to the SDGs: A Role for Cities and Regions. Organisation for Economic Co-operation and Development.
- Parker, L., Smith, G., & Hall, R. (2017). Local Governance for Sustainability. Routledge.
- UN-Habitat. (2016). Urbanization and Development: Emerging Futures – World Cities Report 2016. Nairobi: United Nations Human Settlements Programme.
- UNESCO. (2015). UNESCO Science Report: Towards 2030. Paris: United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization.
- UNESCO. (2015). UNESCO Science Report: Towards 2030. Paris: United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization.

- UNESCO, 2019, The Impact of Rapid Technology Change on Sustainable Developments, United Nations publication issued by the United Nations Conference on Trade and Development.

- World Bank. (2017). Science, Technology and Innovation for Sustainable *Development in Urban Areas*. Washington, DC.